



PROVISIONAL

A/35/PV.22
3 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٣ تشرين الأول / أكتوبر ، ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

شم : السيد البرنوز (اكوادور)

(نائب الرئيس)

— خطاب سعادة السيد محمد مزالي ، رئيس وزراء الجمهورية التونسية

— برنامج العمل

— المناقشة العامة [٩] / (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين)

السيد سعدون حمادي (العراق)

السيد غورينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62127/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠خطاب سعادة السيد محمد مزالي ، رئيس وزراء الجمهورية التونسية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية العامة صباح اليوم الى خطاب

يلقيه سعادة السيد محمد مزالي ، رئيس وزراء الجمهورية التونسية .

اصحاب سعادة السيد محمد مزالي ، رئيس وزراء الجمهورية التونسية الى المنصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم

المتحدة بسعادة السيد محمد مزالي رئيس وزراء الجمهورية التونسية ، وانني أدعو سعادتكم الى القاء
خطابه امام الجمعية العامة .

السيد محمد مزالي (تونس) : سيدى الرئيس ، قبل أن أعبر لكم عن مدى ابتهاجي

بمخاطبتكم من أعلى هذا المنبر ، أوّلاً أن أتقدم اليكم ، سيدى الرئيس ، باسم الجمهورية
التونسية بأحر التهاني بانتخابكم بالاجماع رئيساً لهذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة
للأمم المتحدة . اننا نعترف الحنكة الفائقة التي مثلتم بها بلدكم جمهورية المانيا الاتحادية طوال
سنتين عديدة في هذا المحفل ولنا لوائحون من أن حسن تسييركم لأشغال هذه الدورة سيكللها
بالنجاح .

ثم اني أوّلاً أن أعبر عن كبير تقديرنا واعتزازنا باللباقة النادرة التي أبداها سلفكم الافريقي

سفير تنزانيا السيد سليم احمد سليم الذي ادار اشغال الدورة الحادية الرابعة والثلاثين والدورات
الاستثنائية الثلاث بمقدرة ونزاهة ونجاعة جديدة بالاعجاب .

واسمحوا لي بعد هذا أن أؤكد لكم اننا نتبع في تونس باكبار وتقدير بالفين ما لا ينفك

أميننا العام السيد كورت فالدهايم ببذله من جهود في خدمة هذه المنظمة ومبادئ ميثاق الأمم
المتحدة . ولقد أتيت لي في تونس فرصة التحادث معه حول كبريات المشاكل التي تشغل بال
المجموعة الدولية ، فوقفت على ما يتضمنه بحثه عن الحلول الصحيحة العادلة لتلك المشاكل من
حكمة وتفان .

واني لأشعر ازاءه بالامتنان ان دعائي بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لانبعث المنظمة الأممية الى أن آخذ الكلمة أمامكم متيحاً لي بذلك فرصة الافصاح لكم عن لريققتنا في معالجة كهريات مسائل العصر التي هي في واقع الأمر جماع جدول الأعمال اللويل الذي خصصتموه لهذه الدورة . ان اهتمام تونس بنشاط الأمم المتحدة ليس بالأم الجديد . فلقد سبقني رئيسي المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة أن خلب مرتين في رحاب هذه الجمعية الموقرة ، وكانت المرة الأولى في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ أي بعد بضعة اشهر من حصولنا على الاستقلال ، وبعد أيام فقل من قبول تونس دولة عضوا بهذه المنظمة . أما المرة الثانية فكانت في شهر أيار / مايو ١٩٦٨ ، حيث تمكن من الوقوف على مدى الأشواط التي قطعتها المنظمة في درب الشمول ، ان تم بالخصوص قبول دول جديدة من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية لم ينقض وقت لويل على استرجاع شعوبها الكرامة والحرية .

وأودّ اليوم ان أبلغ كافة الشعوب الممثلة هنا المعروفة بمحبتها للسلام وبصدق عزيومتها ، تحية الرئيس الحبيب بورقيبة الذي ، نحمد الله ، على انه لا يزال يسهر على حلوظ تونس ، ويقود خطاها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الديمقراطية والحرية .

كم يليب لي في هذا المقام أن اخاطب منظمة الامم المتحدة التي حققت درجة تكاد تكون قصوى من الشمول فأصبحت تمثل بحق البشرية قالية . ومما يسجل لها في هذا الصدد قيامها وبقاؤها عمادة ازاء عواصف التاريخ المضرب الذي تميزت به السنوات الخمس والثلاثون الأخيرة التي شهد اثناءها العالم والبشرية جمعاء تحولا جذريا يتمثل خاصة على الساحة الدولية في بروز مليارات من البشر كانوا بالأمس القريب يرزحون تحت نير الاستغلال ويقاسون من وصمة الاستعمار ، فاذا بهم اليوم واقفون في إباء ويناضلون بكل هزم وعزم على ان يعترف بهم بشرا سويا .

ويتعين علينا أن نذكر منتقدى هذه المنظمة بأن مشاكل هذا العصر تتميز أساسا بعالميتها ، وما ينجر عنها من تعقيد وبأنها تتطلب تفكيرا متواملا مشتركا شاملا لا يمكن ان يحصل في غير الار الامم المتحدة ، فلقد عرفت منظمة الامم المتحدة شيئا فشيئا خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية كيف تكسب العمل الجماعي معنى وبعدا وضربا من النجاعة لم نعهد لها قبل . وبالرغم من وضع العلاقات الدولية الراهن والأزمة التي تعانيها جهات عدة من العالم ،

فليس لأى كان ان ينكر ان ما يتضمنه الميثاق الأممي من مبادئ رئيسية أقرتها وأعادت تأكيدها الأمم المتحدة لم يزل يشكل المرجع الأسمى المركز على روعة الأخلاق ونواميس الواقعية معا ، بالنسبة لكل من يبحث صادقا عن حلول لمختلف المشاكل العالمية .

لذلك ترانا ، نعتبر منظمة الأمم المتحدة تجسيدا لأمني الانسانية وتطلعاتها . فعليها اذن ان تواصل بخلي عثية هذه المسيرة البشرية التي ينبغي أن نكون عليها شهداء ولها ضامين وإياها بالمراد صانعين . ان رسالة الامم المتحدة تتمثل في انها ضمير الانسان ، وبذلك يصدق الأمل الذي تعقده عليها مليارات من البشر ، وان في ذلك لمسؤولية كبرى ولكنها ليست بعسيرة المنال بالنسبة الى الأمم والشعوب المحبة للحرية والعدالة والسلام .

ان ما أنجزته منظماتنا في مجال حقوق الانسان يدعو الى التفاؤل ، ففي أقل من ثلاث قرن ركزتم دائما لحماية هذه الحقوق ليس له نظير في التاريخ ومازلتم تكلمون عدته وتحسنون دواليبه ، ولقد أتمهتتم في ذلك قدرة على الخلق والابتكار وأقمت الدليل على تمسكم باقرار العدالة . ان ميثاق الامم المتحدة ومختلف الاتفاقيات المناهضة لكل انواع التمييز العنصري والفسخ في ذات الانسان ، وكذلك ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والاتفاقية المتعلقة بالتمييز العنصري ثم مختلف الاعلانات وعديد المبادئ المصرح بها ، كل ذلك يشهد باتساع أفق هذه المنظمة خلقا وابتكارا .

انكم الآن بصدد اعداد اتفاقية مناهضة للتعذيب . لذلك أنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن مساندة بلدى مساندة كاملة لا تحفظا فيها . فتونس تعتبر التعذيب وصمة في جبين هذا العصر خاصة أنه أصبح يعتمد مخترعات بالغة الاتقان والدقة ، يستمدها مما وفره الطب وعلم النفس والكيمياء والعلم بوجه عام من اكتشافات وتقنيات . واني أرجو أن تسير أشغالكم في هذا الصدد بخطى سريعة وأن تعرض هذه الاتفاقية فور الفراغ من اعدادها على مصادقة الدول الأعضاء حتى تصبح أداة لحماية كرامة الانسان وهو ما ينتظره الملايين بفارغ الصبر .

ان ما تتألم اليه البشرية في مجال حقوق الانسان لم يبلغ بالتأكيد كماله ، ولكن الجهد الهينول والنتائج الحاصلة مشجعة .

وقد لا يحدونا نفس التفاؤل في خصوص الحوار بين الشمال والجنوب ، الذي يهدف الى انشاء نظام عالمي جديد في كافة الميادين ، وخاصة الميدان الاقتصادي ، وهو نظام نريد أن نركزه على مزيد من العدالة والانصاف وعلى توازن أفضل ، وبالتالي أكثر تلاؤما مع الواقع الجديد ، وأوفر قابلية للاستجابة الى احتياجات عالم اليوم ، ولايجاد حلول حقيقية للأزمة والانحطاط المستفحلين في كل مكان ، في الشمال وفي الجنوب على السواء .

وفيما يتعلق - خاصة - باقامة نظام اقتصادى دولي جديد فان التقدم ، ان وجد ، يشكو بآثا كبيرا . والحال أن هذا النظام قد وقع غيباه في نصوص واضحة صادرة عن الجمعية العامة ، وهو يتميز بمحتوى واضح دقيق ، يرتكز على فلسفة يبنيني أن تكون مشتركة بيننا ، ألا وهي فلسفة التكامل .

ان التطور الأخير للحوار بين الشمال والجنوب لا يخلو في نظارنا من خطورة بالغة ، وهو مدعاة للحيرة بالنسبة الى كل الذين يتخوفون من المواجهة ، ويؤثرون مزايا التشاور للظفر بحلـول عادلة ومرضية ، كهيئة بالتغلب على الصعوبات الظرفية والمهيكلية التي يعاني منها العالم بأسره . أو لم نشهد محاولة جريئة ، قامت بها الأقطار النامية قصد اقتناع المجموعة الدولية بضرورة اجراء مفاوضات شاملة حول أعوص المشاكل ، فاصطدمت بعراقيل شكلية لا طائل من ورائها بقدر ما هي خبارة ؟ ان المسؤولين عن المأزق الذي تردت فيه الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يتحملون حسيما يبدوعب المخاطرة المتمثلة في احباط مبادرة تاريخية ، ربما كانت هي الفرصة الوحيدة لحياء الحوار ، بعد الخيبات الكثيرة التي عرفناها جميعا .

لقد أكدت على المشاكل العالمية فيما يتعلق بالشمال والجنوب ، فهي تمثل البعد الملبيء
بالآمال بالنسبة الى التطور المحمود في العلاقات الدولية . وان تتمحور جهودنا في صلب هذا
التبادل الباعث على القلق ، كنا موقنين أن المشاكل القائمة بين الشرة والخرب قد خفت حدتها ،
وأن انفراجا حقيقيا سيعوض مجرد التعايش السلمي ، اعلنا عن ميلاد عهد التعاون . ولكننا نشهد
مع الأسف ، شكلا جديدا من أشكال الحرب الباردة يعود الى الظهور ، ويعطي الأولوية من جديد
لمشاكل الأمن والدفاع والتسلح على حساب أهداف السلام والتنمية . وفي هذا الإطار تدرج ، حسبما
أعتقد ، الأزمة الأفغانية الخطيرة . وموقف تونس من هذه القضية معروف ، فهو الموقف الذي تبنته
الأقطار الاسلامية أكثر من مرة ، ويتمثل في ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد ، الذي
يجب أن يظل مستقلا وغير منحاز . ان هذا الجو المشغل بأخطار العودة الى الحرب الباردة ، هو
نفسه الذي يحول بصورة جديدة دون اتخاذ اجراءات ناجعة ، ترمي الى الحد من السباق نحو التسلح
ومما يضاعف من خطار هذا السباق بين القوى العظمى المنتجة لأسلحة معقدة باهظة التكاليف أنه
يفضي الى تحويل التسلح نحو بلدان العالم الثالث ، فيسهم بذلك في تفاقم الأزمة بين هــــــ
البلدان التي ، مثلما نشاهده اليوم ، تشن فيما بينها حروبا يراق فيها دماء الأشقاء .
انه يتعين علينا ألا ننخدع بالمظاهر فليس ثمة بلد واحد بمعزل عن انعكاسات الأزمة
بصورة تامة . ان الأحداث الأليمة التي تشهدها ، أعني النزاع العراقي الايراني الذي سبق أن
عبرنا بصدده عن عميق انشغالنا وبالغ أسفنا ، وان النتائج السلبية المنجزة عن هذه الأحداث فيما
يتعلق بتصريف منتوج بالغ الأهمية وعلى أسعاره ، تبرز من جديد الى أية درجة يمكن أن يتضـرر
ازدهار العالم أجمع من جراء كل اضطراب يهـا ، وأية أزمة يستفحل أمرها أيما استفحال . ولا يجوز
بل لا ينبغي لأية حجة اجرائية أو أية رغبة في الابقاء على الوضع التأسيسي الراهن ، أن تحجب
بالنسبة الى كل البلدان متقدمة كانت أم نامية ، الأهمية الأولية الكامنة في ارساء قواعد ثابتة وعادلة
من أجل نمود مطرد متناسق متوازن لكافة الأقطار ، وخاصة أقطار العالم الثالث .
ان الحوار بين الشمال والجنوب يجب أن يستمر رفعا عن العراقيل والخيبات . وينبغي لكل
طرف أن يتحلى بروح الاعتدال والواقعية ، وأن يسعى جاهدا الى عدم اشعار الطرف المقابل

بأن مصالحه الأساسية مهددة . وفي نفس الوقت يتعين علينا جميعا أن نعترف بأخطائنا وأن نعمل على اصلاحها . وفي العالم الثالث يجب على كل قطر من أقطارنا أن يبذل جهده من أجل بناء مجتمعات أوفر عدالة وأكثر ديمقراطية . وان تونس فيما يخصها ساعية كل السعي الى جعل التنمية الاقتصادية تسير في خط متواز مع التنمية الاجتماعية والسياسية ، ان ليس من الضرورة أن يسبق تحقيق الاقلاع الاقتصادي ، اقامة المجتمع الحر والديمقراطي .

ان مقاومة التخلف ومكافحة مظاهره المتمثلة أحيانا في الديكتاتورية والتعسف والسلطوية المفرطة ، هما ضرورتان ملحتان متلازمتان .

ويدهي أن يبدأ كل قطر بمقاومة التخلف داخل حدوده . وعلى الأقطار النامية أن تكرر ، قبل كل شيء ، كامل وسائلها الذاتية ، وفي مقدمتها السلطة ، لبلوغ هذا الهدف . يقال أن السلطة تفسد ، وأن السلطة المطلقة تفسد افسادا مطلقا . وحتى لا يكون الأمر كذلك ، أرى أن السلطة لا تصبح عادلة وشرعية ، الا اذا خضعت الى مقاييس أخلاقية ، واقتربت بمراقبة الشعوب المعنية مراقبة متعددة المظاهر ، ومنظمة في مؤسسات شرعية قائمة الذات . الا أنه لا توجد سلطة شرعية الا في حدود الديمقراطية . ان " السلطان " الحقيقي ، أعني الحاكم المسؤول حقا ، ليس هو الذي يتصرف حسب نزواته ، بدون وازع ولا رادع أو تحت ضغط الظروف . ان الحاكم الجدير بهذا الاسم والحرى بالمسؤولية " السلطانية " هو ذلك الذي لا يتشبه بالسلطة من أجل السلطة ، بل هو من لا يمارس السلطة الا في حدود العدالة والحق والحرية ، أى في حدود الديمقراطية . ان الحاكم العادل هو الذي يعرف كيف يفادر كرسي السلطة حالما يصبح عمله السياسي بعيدا عن مساندة مصلحة الشعب ، ومتناقضا مع مقتضيات مستقبل الجماهير . ان السلطة الحقيقية وقف على الشعب بصورة طبيعية ومطلقة ، وهي حقيقة لا يأتي عليها الدهر مهما تغيرت الأحوال .

وقياسا على ذلك ، فان البلدان النامية لا يمكن أن تنتصر على التخلف اذا كرست الجزء الأوفر من وسائلها للتسلح تسلحا باهظ التكاليف ولا طائل من ورائه ، ان هو يضاعف في الواقع من تبعيتها ازاء تجار الأسلحة . وقد أثبتت التجربة أن هذه الأسلحة لا تستخدم اطلاقا عند الامبريالية بل عند بلدان أخرى من العالم الثالث ، تركز هي بدورها الى التسلح على حساب تنميتها الذاتية . واني ، ان أقول ما أقول ، أشعر براحة الضمير عندما أصرح بأنه لا يمكن للعالم المصنع أن يستشهد بالقيم السامية والديمقراطية والحرية وحقوق الانسان ، وهو يدافع في نفس الوقت عما تتضمنه مصالحه من اجحاف وعما في امتيازاته من شطط . فكيف يستطيع بالخصوص ، عدد من البلدان الغربية التوفيق بين الرجوع الدائم الى هذه القيم ، بينما هي لا تتردد في غض الطرف ، بل في حماية المتمسكين الى اليوم بالميز العنصرى والصهيونية .

أن يعمل العديد من البلدان ، والأحزاب السياسية ، والجمعيات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات ، على تخطي قرارات الأمم المتحدة ، سامحة بذلك للأخطبوط العنصرى بأن

يزدهر في افريقيا الجنوبية ، وأن ترسخ أركانه بما يمارسه من قمع وحشي ضد الملايين من الأفارقة ، الذين لا ذنب لهم الا سواد بشرتهم ، ألا ان هذا لما يستعصى على الادراك .

وأن تسعى القوى الصهيونية الى مد هيمنتها ، مفتصبة حقوق الشعب الفلسطيني ، وأن تعمل على تهويد الأراضي العربية المحتلة بكل رقاعة ، مستولية في غير اكرثاث ، على القدس الشريف مدينة السلام ، وملتقى الأديان السماوية ، وأن تجد الصهيونية ، رغم ما تقتتره من أعمال بشعة لا تحصى ولا تعد ، من يدافع عنها بدون قيد ولا شرط ، ألا ان هذا لما يرفضه العقل !

والأنكى من ذلك كله ، وهو أمر له دلالة القوية ، هو أن البلدان والمصالح والأوساط التي تساند اسرائيل فيما تتبعه من سياسة الاستيلاء والتوسع هي نفسها ، أو تكاد تكون هي نفسها التي تساعد النظام العنصرى بافريقيا الجنوبية في تصورهما المزعوم لسياسة التمييز ، وتعرقل الحوار بين الشمال والجنوب ، حائلة بذلك بين الشعوب المحبة للتقدم والسلام والحرية وبين تحقيق مطامعها المشروعة .

ان مشكلا كمشكل استقلال ناميبيا ، الذى حصل منذ أمد طويل على اجماع كامل المجموعة الدولية ، والذى لم يزل يصطدم بالمراوغات والتسويف ، ليحبر ، بما لا يدع مجالاً للشك ، عن أسباب ضعف منظمتنا ، حيث يتكيف تدخل أقوى الأطراف بأغريق الاعتبار المصلحية . على أن هذا الاعتبار يجب ألا نتمسك به في علاقاتنا مع الأطراف الأخرى فقط ، بل كذلك في معاملتنا بعضهم مع بعض . ذلك اننا ، بالاضافة الى النزاعات القائمة مع تلك الأطراف ، بصدد خلق نزاعات في صفوفنا ، مما من شأنه أن يذهب بتمام سگنا وأن ينال من سمعتنا بين الدول .

لذلك ترانا ، سيادة الرئيس ، يملكنا شعور الأسى والحسرة ازاء الحرب التي اشتعلت نارها في قلب الشرق الأوسط بين شعبين شقيقين متجاورين ، كان كل شيء - ولا زال الى اليوم - يدعوهما الى التعاون والتساند والتحاب .

وازاء ما أصاب العالم بأسره من بالغ التأثير بهذا الحدث ، مما تجلى في مداوات مجلس الأمن ، بادر المؤتمر الاسلامي باقتراح طريق للمصالحة والصلح ، فأعاد الى النفوس شيئاً من الأمل . وفيما يخصنا ، فانه لا يسعنا الا التعبير عن ارتياحنا لهذه المبادرة ، والتنويه بالجهد المشكورة التي بذلها الرئيس ضياء الحق ، رئيس جمهورية باكستان ، والسيد الحبيب الشطبي ، الأمين

العام للمؤتمر الاسلامي ، لتجاوز مرحلة المواجهة وتمهيد السبيل الى حل مبني على الحق والعدالة وعلى مبدأ التضامن الاسلامي . واتنا نساند بكل قوانا هذه المساعي الرامية الى احلال السلم محل الحرب . ونعتقد انه في مواصلتها تكمن فرصة النجاة ، بالنسبة لا الى ايران والعراق فحسب ، بل كذلك بالنسبة الى المجموعة البشرية قاطبة .

ان منظمنا لمدعوة الى التأثير بكل ما لها من وزن ، حتى توفر أسباب النجاح لهذه المبادرة التي تكمل وتمزز المسؤوليات المناطة بصهدة مجلس الأمن ، وفق روح ميثاق الأمم المتحدة .

ان اللجوء الى ضيق النظرة القومية في عالم أصبح تكافله أمرا طبيعيا ، لا يشير غير الاندهاش وأن دور الأمم المتحدة ، على وجه التحديد ، يتمثل في اقناعنا بحتمية العيش في اطار تكافل نضطلع به بكامل الحرية ، أعني بذلك التكافل بين الأمم وبين الشعوب والتضامن بين البشر. ان منظمة الأمم المتحدة في نظرنا ، هي السياسة في خدمة الحق وهي المؤسسة العاملة في سبيل خدمة البشر وهي التشاور في خدمة الفكر .

باسم الجمهورية التونسية وباسم رئيسها المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة ، أود أن أؤكد لكم أن بلدي لن يدخر جهدا في السير نحو التحقيق الأمثل والأكمل للمبادئ الرائعة التي تلهم هذه المنظمة . ان تونس ستواصل كألاس مدكم بمساندتها وبمعونتها ، يحدوها في ذلك روح التضامن والأخوة مع كل نوى العزائم الصادقة . ان وفاءنا لمنظمة الأمم المتحدة انما هو وفاء لأنفسنا ، لشهدائنا ، للكفاح الذي قمنا به من أجل تحرير شعبنا ، واننا ندرك ما ندين به للأمم المتحدة وسنكون دائما بحول الله في مستوى هذا العرفان .

نحن نعلم أنه يجب علينا نحن التونسيين أن نعمل بأقصى نجاعة في تونس ذاتها من أجل انتصار مثل هذه المنظمة العليا . ان ما أنجزناه بقيادة المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة في مجال تحرير الانسان وعتق المرأة مما كان يكبلها في الماضي - واننا في هذا الصدد لنعتز كاملا بالاعتزاز باحرار الاتحاد القومي النسائي التونسي لجائزة الأمم المتحدة لحقوق الانسان خلال عشرية المرأة تكريما وتكريسا للعمل الثوري العظيم الذي قام به الرئيس الحبيب بورقيبة في هذا المجال . وان ما حققناه من ناحية أخرى في ميدان مقاومة الجوع وسوء التغذية والمرض ، وفي تربية أبنائنا الشعب وبناته ، وتمكين بلدنا من مؤسسات ديمقراطية ، وحتى لا تكون كلمتا حرية وكرامة من أجوف الكلام وفارغ الشعارات ، كل هذا يجعلنا نشعر بالارتياح . الا اننا ندرك أن أعمالا كثيرة ماتزال تنتظرنا ، وان ما علينا أن نقوم به يجب انجازها في عالم مشبع بالسلام والوثام وفي منتهى التناسق أولا وبالذات مع المجموعات الكبيرة التي ننتسب اليها ، أعني المجموعة العربية الاسلامية وكذلك المجموعة الافريقية ومجموعة العالم الثالث الذي نحن جزء منه لا يتجزأ ، وأخيرا وليس آخرا ، أسرة البشر قاطبة التي تمثلها منظمتمكم بل منظمتنا خير تمثيل .

وفي ختام هذه الكلمة ، أود أن أجدد التعبير باسم الجمهورية التونسية ، عن ثقتنا التامة في منظمة الأمم المتحدة وفي مؤسساتها وفي أمينها العام حتى تواصل المنظمة عملها الشاق الطويل من أجل اقرار السلام في العالم ومن أجل توطيد اسباب الوثام بين البشر . شكرا سيدي الرئيس وشكرا أيها الاخوان على حسن انتباهكم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : نيابة عن الجمعية العامة أود أن أتقدم بالشكر للسيد مزالي ، رئيس وزراء الجمهورية التونسية ، على بيانه الهام الذي أدلى به توا . وبالنيابة عن نفسي ، أود أن أشكره على تلك الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلادي .
اصطحاب السيد مزالي ، رئيس وزراء الجمهورية التونسية ، من المنصة

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن تسمحوا لي ببضع دقائق من وقت الجمعية لكي أقدم لكم برنامجا مؤقتا لأعمال الجلسات العامة بعد انتهاء المناقشة العامة في الاسبوع القادم . واني أقدم هذه المعلومات في هذه المرحلة بغية مساعدة الوفود في تنظيم اعمالها .
في يوم الاثنين ، ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ، سوف تبحث الجمعية البندين ١١٥ و ١١٧ من جدول الأعمال وهما المتعلقان بالطلبات للحصول على مركز مراقب في الجمعية العامة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية وللنظام الاقتصادي الأمريكي اللاتيني على التوالي كما أن الجمعية سوف تبحث تقرير اللجنة المخصصة للمنظمات الفرعية تحت البند ٨ (ب) والتقرير الأول للجنة وثائق التفويض تحت البند ٣ (ب) .

وفي يوم الثلاثاء ، ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ، فان الجلسة العامة سوف تبحث تقارير اللجان ، اذا كانت معدة . ان انتخابات مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ١٥ أ ، ب من جدول الأعمال) - يمكن أن تتم في يوم الثلاثاء ، ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ، أو يوم الاثنين ، ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر .

وفي يوم الاربعاء ، ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ، سوف تبدأ الجمعية بحثها للبند ٢٢ من جدول الأعمال ، وهو " الموقف في كموتشيا " ، وفي يوم الاثنين ، ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ،

سوف تبحث الجمعية البند ١١٩ من جدول الأعمال ، وهو " موضوع السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " .

وفي يوم الاربعاء ، ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ، يمكن للجمعية أن تبحث البنود الآتية المدرجة للجلسة العامة : بند ٧ من جدول الأعمال ، " اختلال من جانب الأمين العام بموجب المادة ١٢ ، الفقرة ٢ ، من الميثاق " ؛ البند ٢٠ من جدول الأعمال ، " مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار " ؛ البند ٢١ من جدول الاعمال ، " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " ؛ بند ١١٨ من جدول الأعمال ، " التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي " . وفي يوم الخميس ، ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ، سوف يتكون جدول الأعمال من البنود ١١٣ ، " مشروع ميثاق عالمي للطبيعة " ، ١٢٠ ، " المسؤولية التاريخية المطلقة على عاتق الدول من أجل الحفاظ على الطبيعة " .

ويمكن بدء بحث البند ١١٦ من جدول الأعمال ، " الموقف في أفغانستان " ، في يوم الاثنين ، ٣ تشرين الثاني / نوفمبر أو بعد ذلك ، اذا ما سمح الجدول بذلك . وفي يوم الخميس ، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، سوف تتناول الجمعية البند ١٤ ، " تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية " ، وفي الوقت ذاته سوف يعقد مؤتمر الأمم المتحدة لجمع التبرعات لعام ١٩٨٠ لأنشطة التنمية .

وفي يوم الاثنين ، ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، ووفقا لمقرر الجمعية العامة . سوف يخصص اجتماع واحد من اجتماعات الجلسات العامة لبدء عقد الامدادات الدولية لمياه الشرب والصحة . وابتداءً من يوم الثلاثاء ، ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ، سوف تبحث الجمعية البند ٢٨ من جدول الأعمال ، سياسات الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . ان التبرعات الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة للمفوض السامي للاجئين سوف تعقد في يوم الجمعة ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

ان الاسبوع الذي يقع بين ١٧ و ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، سوف يخصص لبحث تقارير اللجان واية بنود اضافية . وفي هذا الصدد ، فقد خصصت بصفة مؤقتة ، اجتماعا للمكتب في يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الاول / اكتوبر لبحث الطلب الوارد في الوثيقة A/35/243 لادراج البند التالي : " بدء مفاوضات شاملة بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية " . ويمكن ان يتم مناقشته خلال

وابتداءً من يوم الاثنين ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، سوف تتناول الجمعية البند ٢٧ من جدول الاعمال المتعلق بمسألة ناميبيا ، وفي يوم الجمعة ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ستتناول البند ٢٥ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزيرة مايوت القمرية .

وابتداءً من يوم الاثنين الاول من كانون الاول / ديسمبر ، فان الجمعية سوف تتناول البند ٢٤ من جدول الاعمال المتعلق بالقضية الفلسطينية ، وابتداءً من الاثنين ٨ كانون الاول / ديسمبر سوف تتناول البند ٢٦ من جدول الاعمال المتعلق بالوضع في الشرق الاوسط .

وابتداءً من الاربعاء ١٠ كانون الاول / ديسمبر ، فان الجمعية سوف تعقد نقاشا بشأن البند ١٨ من جدول الاعمال المتعلق بتصفية الاستعمار وسوف تتبعه جلسة عامة تتعلق بالاحتفال بالذكرى العشرين لهذا الاعلان .

ونظرا الى هذا الجدول المثقل للغاية للجمعية ، وبصفة خاصة بالنسبة للجلسات العامة ، فانني احث الوفود بشدة لكي تدرج اسماءها على قوائم المتحدثين وأن تبدأ في صياغة مشروعات القرارات حتى يمكن بحثها في الوقت المخصص لكل بند . ويبدو الآن انه لن يكون هناك اي وقت لبحث تقارير اللجان العديدة التي تتطلب اجراء من جانب الجمعية العامة .

وأكرر بالتالي ان قائمة المتحدثين لكل بند ، سوف تفتح لدى الامانة حتى يمكن ان يستفاد الى اقصى حد بالوقت المخصص . وانني لعلى ثقة من انه يمكنني ان اعتمد على تعاونكم وتمساون جميع الوفود في هذا الصدد .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين) : حضرة الرئيس ، يطيب لي في مستهل كلمتي ان اعرب لكم عن تهاني دولة البحرين الحارة ، بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ويسعدني ان اعرب عن فائق تقديري الى سلفكم سعادة السيد سليم احمد سليم المندوب الدائم لتنزانيا ، لما بذله من جهود ومهارة في تسيير اعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والسدورتين الاستثنائيتين الطارئتين السادسة والسابعة ، والدورة الاستثنائية الحادية عشرة .

كما أود ان انقل للامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ، تقديرنا الخالص لجهوده الدؤوبة التي لا تعرف الكلل من اجل النهوض بالمهام والمسؤوليات الموكولة له من قبل الجمعية العامة ، وعلى رأسها قضية السلم والتعاون الدولي . كما نشكره على تقريره القيم عن أعمال المنظمة والموقف الدولي خلال هذا العام لما تضمنه من عرض شامل ، لمجمل القضايا والازمات الدولية الراهنة .

وانني لا تنتهز هذه المناسبة لكي اعرب عن ترحيب وفد بلادي ، بانضمام دولتي زببابوى وسانت فنسنت وفرينادين الى عضوية الامم المتحدة . ان انضمامها الى اسرتنا الدولية يعد خطوة اخرى نحو عالمية العضوية في منظماتنا ، واننا لتنتطلع الى ذلك اليوم الذي نرى فيه ممثلي شعوب فلسطين وناميبيا وفيرهم من شعوب العالم - التي ما زالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال والتبعية - وهم يحتلون اماكنهم بيننا في هذه القاعة كأعضاء كاملي العضوية ، محققين بذلك احد اهداف منظماتنا الا وهو عالمية العضوية فيها .

في كل عام نجتمع هنا لنستعرض معا مجمل الاحداث الدولية ، وجديربنا في هذه الدورة ونحن نقف على عتبة الثمانينات وبعد مرور خمسة وثلاثين عاما على ذكرى انشاء الامم المتحدة المصادف ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر من هذا الشهر ، ان نقف ونستعرض منجزات ومعطيات الامم المتحدة عبر السنين الماضية . فهل حققت المنظمة افراضها ومقاصدها الاساسية التي انشئت من اجلها ولا سيما الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ؟

ان الامم المتحدة بعد مرور خمسة وثلاثين عاما من انشائها كادت ان تحقق هدف عالميتها فهي تضم اليوم مائة وأربعا وخمسين دولة من ادنى المعمورة الى اقصاها وقد اصبحت بحق رمزا للتعاون المشترك بين الدول والشعوب ، على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالرقم من ذلك ، فهي ما زالت بعيدة عن تحقيق اهدافها ومقاصدها الرئيسية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وتحقيق تطلعات وطموحات شعوب العالم .

فبعد خمسة وثلاثين عاما بعد قيام الامم المتحدة لا تزال قضية السلم والامن الدوليين في خطر ، وما زال التسلح على أشده بين الدول ، لا للدفاع المشروع عن النفس وانما لتهديد استقلال وسيادة الدول الاخرى ، وربما افناء البشرية بمختلف الوسائل الفتاكة ، وما زالت الدول الفقيرة تزداد فقرا والدول الغنية تزداد ثراء ، وما زال الجوع والفق والجهد يهدد حياة الملايين من البشر .

ان مستقبل العالم في مستهل الثمانينات يبدو معتما ، سياسيا واقتصاديا ، فمعظم الدول تقوم بتسليح نفسها بشكل محموم ، ونشهد في كل مكان من هذا العالم انطلاق شرارات الصدام المسلح بين الدول التي من الممكن في أية لحظة اذا ما استمرت واستشرى انتشارها ان تشعل العالم كله . وهذا ما بدا واضحا في الشهور الاولى من هذا العام حيث شهدنا تدهورا حقيقيا في العلاقات بين القوتين العظميين ، مما عرض المناخ الدولي للخطر . واننا كدولة صغيرة تقع في منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية ، نشعر بالقلق العميق ازاء سير الاحداث بين القوتين العظميين . فقد جاءت الاحداث السياسية المتعاقبة لتجعل يؤر الصراع الملتهبة وكأنها تهدد بوقوع كارثة عالمية محققة ، فالوضع المضطرب في الشرق الاوسط والهند الصينية وافغانستان والجنوب الافريقي ، وسير الاحداث في امريكا اللاتينية بل وفي اوربا ، ادى الى تصاعد حدة الحرب الباردة من جديد بين الشرق والغرب ، وكادت الحرب الباردة ان تتحول الى حرب ساخنة لولا ضبط النفس الذي تحلى به بعض القادة .

ويدت الدولتان العظميان وكأنهما تتنافسان لتحقيق سياستهما الرامية لبسط نفوذهما على مناطق العالم ولا سيما العالم الثالث . فالغزو السوفياتي لافغانستان على سبيل المثال كاد أن يضع منطقتنا والعالم كله ، امام مخاطر فيرم محدودة النتائج او العواقب . ولعلنا لا نغالي اذا قلنا ان التوترات الدولية الحالية تشبه الى حد بعيد ، الجو العاصف الذي سبق نشوب الحرب العالمية الثانية ، نتيجة الى لحوء بعض الدول الكبرى الى مغامرات خطيرة . فاذا نشبت حرب عالمية ثالثة ، فانها ستؤدى ولا شك الى افناء البشرية وتحويل العالم هذه المرة الى صحراء نووية شاملة .

اننا اليوم في بداية الثمانينات ، وهذا يتطلب اسلوبا جديدا في العلاقات بين الدول . فلقد آن الأوان للتخلص من الرواسب القديمة المتحكمة في سلوكنا وتصرفنا . وان الحرب بالوكالة بين الدول الكبرى التي تدور رحاها على ساحة العالم الثالث آن لها ان تتوقف . اننا نرى أن اهم العناصر التي تساعد على خلق مناخ دولي مليء بالثقة ، هو وضع اسس للعلاقات المتكافئة بين الدول ، قائمة على اساس احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ولا سيما الاحترام المتبادل بين الدول لاستقلالها وسيادتها ووحدتها وسلامتها امنها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وقد اوضحنا في

اكثر من مناسبة ومحفل بأن الوفاق لا تقتصر حدوده على اوروبا ، بل ويشمل العالم اجمع ، وهو بالتالي فير قابل للتجزئة أو التقسيم وانما يجب ان يعم العالم بكامله . ولا يمكن حصره في حدود القارة الاوروبية بعيدا عن التطورات التي تجرى في المناطق الاخرى من العالم ، وعلينا أن نتذكر جيدا ان مسؤولية السلام والامن لم تعد وفقا او حكرا على الدول الكبرى دون غيرها ، وانما هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق كافة الدول الصغيرة منها والكبيرة .

ان السلام والأمن الدوليين يقفان في كثير من مناطق العالم أمام مفترق طرق ولاسيما بعد أن أصبح العالم وخاصة المناطق الساخنة فيه كالشرق الأوسط مسرحا لاحداث متعاقبة ومتفجرة . ان الوضع الحرج الذي تمر به منطقتنا يدعو الى القلق . وتشير الدلائل الى ان استمرار النزاع بين العراق وايران يمثل هذه الحدة قد يتخذ منعطفاً خطيراً سيكون له تأثيره الخطير على السلام ليس في منطقة الخليج فحسب بل في العالم أجمع ، ولهذا فاننا نؤيد النداءات والأصوات التي ناشدت الطرفين الى ضبط النفس ، ووقف اطلاق النار ، واللجوء الى التفاوض والتجاوب مع المساعي الحميدة للمؤتمر الاسلامي . كما نرحب بموافقة الجمهورية العراقية المتخذة اخيراً لوقف اطلاق النار .

لقد استأثرت التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط باهتمام كبير من قبل الاسرة الدولية ، خاصة بعد زيادة للهجمة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني . ان انعقاد الجمعية العامة هذا العام في دورة استثنائية طارئة لبحث قضية فلسطين . وسلسلة الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن لمعالجة الوضع المتفجر في الاراضي العربية لدليل واضح على خطورة الوضع في المنطقة . فقد قامت اسرائيل بانشاء مزيد من المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، كما شددت اجراءات القمع والاضطهاد والتنكيل ضد سكان الاراضي المحتلة ، وعملت على طمس المعالم العربية في هذه الاراضي ولاسيما القدس الشريف .

وقد شهدت الضفة الغربية المحتلة طوال هذا العام انتفاضات شعبية عارمة ضد التمسك الصهيوني ، وواجهت سلطات الاحتلال الصهيوني الموقف الشعبي الرافض بمزيد من اجراءات القمع ليتسنى لها تهويد الاراضي المحتلة ، وتفريغها من السكان وفرض ما يسمى بمشروع الحكم الذاتي ، الذي رفضه بشدة الشعب الفلسطيني بأكمله الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال الصهيوني الى ابعاد ثلاثة من اعيان الضفة الغربية ، ورفض السماح لهم بالعودة الى الاراضي المحتلة بالرغم من قرار مجلس الأمن الذي طالب بعودتهم الى وطنهم . وقد استمرت سلطات الاحتلال في فرض أساليبها القمعية والوحشية للنيل من الشخصيات الوطنية البارزة المعارضة للاحتلال ، ولمشاريع تصفية القضية الفلسطينية ، وتجلى ذلك في محاولة اغتيال ثلاثة من رؤساء بلديات الضفة الغربية ، والحاق اضرار جسمانية بليغة بهم . ولقد أعربت الاسرة الدولية عن قلقها الشديد للوضع المتفجر في المنطقة بسبب

أحداث الضفة الغربية ، وتضييق سلطات الاحتلال الاسرائيلية الخناق على أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان الوضع في الشرق الأوسط يمر عبر فترة دقيقة وخطيرة بسبب اقدام اسرائيل على مزيد من التحدي ، باعلانها ضم القدس عاصمة ابدية لها ، متحدياً بذلك قرارى مجلس الامن رقمى ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرار الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية السابعة الطارئة (د ل ط - ٢ / ٧) . ان قرار اسرائيل بضم القدس يعتبر من أعنف الضربات التي وجهت حتى الان لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها .

ان الرفض الدولي للاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل يدل على صحة الضمير العالمي لأن مدينة القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وان بسط النفوذ الصهيوني على المدينة المقدسة يعني تغييراً جذرياً في وضع المدينة وطبيعتها الدينية والروحية لما يمثله هذا التغيير من تهديد للحقوق السياسية والانسانية والروحية لا للشعب الفلسطيني فحسب وانما لجميع المسلمين والمسيحيين في العالم .

ان قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الصادر فى ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ على جانب كبير من الأهمية لأنه أول قرار قامت معظم الدول الأعضاء بتنفيذه وفقاً لما تمليه مبادئ الحق والعدالة ، ومبادئ الأمم المتحدة ، وحتى أصدق اصداق اسرائيل وحلفائها لم يستطيعوا الوقوف بجانبها ، وفضلوا الوقوف على الحياد خشية اتهامهم بمعاداة العدالة ، والتفريط بمبادئ الميثاق ، واصبحت اسرائيل بذلك في عزلة سياسية بقرارها الجائر .

اننا نحى من على هذا المنبر الدول التي نقلت سفاراتها من القدس تنفيذاً للقرار المذكور ونود ان نؤكد هنا أنه لو قامت الدول الأعضاء مجتمعة بتطبيق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بحذافيرها ، لما استطاعت اسرائيل ان تتحدى مبادئ الأمم المتحدة وأن تتجاهل قراراتها بشأن فلسطين والشرق الأوسط . اننا ندعو دول العالم مثلاً في هذه الجمعية للتحرك سريعاً لانقاذ القدس من براثن السيطرة الصهيونية . كما ندعو مجلس الأمن لتحمل مسؤوليته للحفاظ على مبادئ الأمم المتحدة عن طريق فرض العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق على اسرائيل ، لا رغماً على التخلي عن كافة الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس .

ومما لا شك فيه ان ما تتلقاه اسرائيل من الدعم والتأييد من جانب بعض الدول ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعها على تحدى قرارات الأمم المتحدة وتجاهلها ، والمضي قدماً

في تنفيذ مخططاتها الشريرة في ضم القدس والاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ان هذه الدول بتأييدها الأعمى لاسرائيل هي في الحقيقة والواقع تعمل ضد مبادئ الأمم المتحدة التي التزمت بها بموجب الميثاق ، والتي تحرم بشكل قطعي الاستيلاء على الاراضي عن طريق استخدام القوة . ان هدف اسرائيل من التوسع الجغرافي عن طريق ضم القدس وانشاء المزيد من المستوطنات والمستعمرات تحت ستار الأمن هو أولا وأخيرا ابتلاع فلسطين بكاملها وتفريغها من شعبها . فالاستيطان كان ولا يزال أحد المهام الرئيسية للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ . واننا نتحدى اسرائيل ان تعلن أمام الجمعية العامة عن التزامها وتمسكها بمبدأ عدم شرعية الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة كما هو منصوص عليه في الفقرة "٤" من المادة الثانية من الميثاق ، واستعدادها للتخلي عن كافة الاراضي العربية المحتلة في ظل سلام عادل ودائم في المنطقة .

لقد أصبح من المسلم به اليوم د وليا ان قضية فلسطين تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، وأنه لا استقرار ولا سلام في المنطقة بدون حل عادل ودائم لقضية فلسطين والشعب الفلسطيني . وقد أصبح واضحا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط في ظل اتفاقيتي كامب ديفيد ، ومعااهدة الصلح المصرية الاسرائيلية . فطريق السلام الذي رسم بمقتضى اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر واسرائيل قد وصل الى طريق مسدود ولا بد من افساح المجال أمام الأمم المتحدة باعتبارهما الاطار الطبيعي والسليم لايجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط ، يشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية التي تحظى بتأييد جموع الشعب الفلسطيني وغالبية دول العالم .

ومن هذا المنطلق نود ان نؤكد ان المساعي السلمية لاحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط - اذا أريد ان يكتب لها النجاح يجب ان تركز في رأينا على مبادئ أساسية هي جلاء القوات الاسرائيلية التام من جميع الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية ، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وتقدير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وضرورة اشراكه في كل جهد يستهدف بحث قضيته على قدم المساواة مع بقية أطراف النزاع في الشرق الأوسط . وانسجاما مع هذه المبادئ فقد رحبت البحرين بأى مبادرة أو خطوة تستهدف حل مشكلة الشرق الأوسط ، وفقا لهذه المبادئ العادلة وشريطة أن لا يلحق ذلك ضررا بحقوق الشعب الفلسطيني أو الدول العربية المحتلة اراضيها . اننا

ندعو هذه المنظمة الدولية التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه محنة الشعب الفلسطيني الى مد يد
العون والمساعدة لهذا الشعب ودعم نضاله في وجه الاحتلال الصهيوني من أجل نيل حقوقه المشروعة
غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الأمم المتحدة وغالبية دول العالم مرارا وتكرارا .
لا بد لنا من الاشارة الى تطور الوضع في لبنان الشقيق . فقد اتسم الوضع في جنوب لبنان
هذا العام بخطورة بالغة حيث أصبح هذا البلد هو الآخر عرضة للهجمات الاسرائيلية التي استباحت
كل القيم والمواثيق الدولية .

لقد أثبتت الأحداث طبيعة إسرائيل منذ أن تم زرعها في الشرق الأوسط ، بأنها تجمّع استعماري عنصري، استيطاني لا يستطيع العيش في المنطقة دون استخدام القوة ضد البلدان المحيطة به ، فالاعتداءات والحملات العسكرية المتكررة التي تشنها إسرائيل على مختلف مناطق لبنان دون مبرر هي ظاهرة خطيرة لا يمكن السكوت عنها ، ولا يمكن تفسيرها إلا باعتبار إسرائيل تجمعا يعيish على التوسع والعدوان .

والسؤال الذي نود طرحه أمام هذه الجمعية الموقرة الى متى يتألم مجلس الأمن يدور في حلقة قرارات الادانة والشجب للعمليات العسكرية الوحشية المتلاحقة التي تشنها القوات الاسرائيلية ضد لبنان وقوات الأمم المتحدة ، والتي طالما قامت إسرائيل بخرقها دون رادع . اننا ندعو الأسرة الدولية لدعم لبنان والوقوف مع الشعب اللبناني لمواجهة التحديات الصهيونية الرامية الى اغتفاله وانهاك قدراته الاقتصادية وتمزيق كيانه .

ان الوضع المتأزم في أفغانستان لا يقل خطورة هو الآخر عن الوضع في الشرق الأوسط ، فانعقاد الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة في مطلع هذا العام تحت مظلة الاتحاد من أجل السلام لبحث الوضع المتفجر في أفغانستان دلالة واضحة على مدى خطورة الموقف .

لقد أوضحنا في أكثر من مناسبة أننا ضد جميع أنواع الضغوط في كافة أشكالها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وجميع أعمال العدوان سواء كان ذلك صادرا من الشرق أو الغرب . وانطلاقا من موقفنا هذا فقد استنكرنا الغزو السوفياتي لهذا البلد المسلم غير المنحاز باعتباره انتهاكا صارخا للمعايير والقواعد الدولية ولمبادئ الميثاق . ان مأساة الشعب الأفغاني هي مأساة كافة الشعوب المغلوبة على أمرها التي تواجه الأخطار والضغوط من قبل الدول الكبرى . ولقد أعربت الأسرة الدولية عن بالغ قلقها وامتعضها ازاء ما حدث في أفغانستان بمقتضى أحكام قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة (د ل ط - ٦ / ٢) .

اننا نرى أن عودة الهدوء والأمن لأفغانستان لن يتم تحقيقه الا عن طريق الانسحاب التام لكافة القوات الأجنبية من أفغانستان واحترام سيادة وسلامة أفغانستان كدولة من دول عدم الانحياز ، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية واتاحة الفرصة للشعب الأفغاني أن يقرر بنفسه شكل حكومته ونظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل أجنبي .

وفي جنوب افريقيا لازل نظام الأقلية البيضاء يواصل سياسات الفصل والتمييز العنصريين عن طريق فرض القوانين التمييزية الجائرة ضد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، مما أدى الى تفجر الغضب والسخط الشعبي مرة أخرى هذا العام . لقد آن الأوان للنظام العنصرى في جنوب افريقيا أن يدرك جيدا أن الاسرة الدولية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تحديات جنوب افريقيا السافرة ضد مبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان رفض النظام العنصرى في جنوب افريقيا اقتراح التسوية الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص بتنظيم عملية السلام والاستقلال لناميبيا لأمر يدعو الى الاستنكار والاشمئزاز ، لذا فاننا نشارك الدعوة بفرض عقوبات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد ذلك النظام لا جباره على الامتثال والانعان لقرارات الأمم المتحدة وللارادة الدولية التي طالما استخف بها . ان الآمال التي كانت معقودة على الدورة الاستثنائية الحادية عشرة المكرسة للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى قد جاءت مخيبة للآمال ، سيما وقد مضى أكثر من ستة أعوام على اعتماد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة الاعلان الخاص باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد وبرنامج العمل الخاص بتنفيذه . ومنذ اقرار ذلك الاعلان جرت مفاوضات طويلة وشاقة بين الشمال والجنوب على مختلف المستويات في اطار الأمم المتحدة وخارجها من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد القائم على أسس من العدالة والانصاف . الا أن هذه المفاوضات لم تكمل للأسف بالنجاح المنشود نتيجة للمواقف المتشددة لبعض الدول المتقدمة . ان اخفاق الدورة الاستثنائية الحادية عشرة في التوصل الى اتفاق ، ينبغى أن لا يثبط من عزمنا في امكانية التوصل الى حلول للمسائل المتعلقة في اطار الأمم المتحدة لاسيما التوصل الى اتفاق بشأن اجراءات وجدول أعمال المفاوضات الشاملة .

بالرغم ما حققته الأمم المتحدة من انجازات طوال السنين الماضية في الميادين المختلفة ، فمازال الطريق أمامها طويلا ووعرا وشاقا يتطلب الكثير من الجهد والعطاء من جانب كافة الدول الأعضاء ، شعوبا وحكومات ، لتدعيم الدور الخلاق لهذه المنظمة لمواجهة تحديات العصر . لذلك نأمل أن تخرج هذه الدورة بقرارات تتناسب مع المسؤوليات والتحديات التي تواجه عالمنا وتتجاوب مع الآمال العريضة والتطلعات التي تعلقها شعوب العالم وحكوماتها على الأمم المتحدة .

واننا من جانبنا ، نود أن نؤكد أن دولة البحرين لن تدخر جهدا للاسهام اسهاما فعالا ويجابيا في أعمال دورتنا لتحقيق تلك الأهداف النبيلة . كما نود بمناسبة ذكرى مرور خمسة وثلاثين عاما على دخول ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ أن نجد التزام دولة البحرين بمبادئ الميثاق ، ونعرب عن ثقتنا الكبيرة في هذه المنظمة الدولية التي طالما سعت وتوصلت الى حلول لعدد من المشاكل الخطيرة التي تواجه عالمنا اليوم .

السيد سعدون حمادي (العراق) : السيد الرئيس ، نيابة عن الوفد العراقي

يسرني أن أعرب لكم عن تهنئتنا بانتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وأنا على ثقة بأن الدورة الحالية بفضل حكمتكم وكفاءةكم العالية ستحقق نتائج مشرقة وبنائة . كما أود أيضا أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم السفير سليم أحمد سليم الذي قام بواجباته بكفاءة وقدرة ممتازة خلال رئاسته للدورة الماضية والدورات الاستثنائية والخاصة التي عقدت في العام الماضي .

كان العراق وسيقى من أشد المتمسكين بسياسة عدم الانحياز القائمة على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام السيادة الوطنية لجميع الدول والحرص على السلام والأمن في العالم ، وبجانب ذلك فان سياستنا الخارجية لا تسمح مطلقا بالتساهل بأي شكل من الأشكال ، فيما يخص ، استقلال العراق والبلاد العربية وسيادتها وحرمة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها من قبل أية جهة كانت تحت أي غطاء أو ذريعة . وان العراق ان يتمسك بهذه المبادئ في سياسته الخارجية غير المنحازة ، انما ينطلق من حاجة عميقة لهذه المبادئ ومن تجربة وطنية وقومية طويلة بهذا الاتجاه .

ان أى خلل في أسس التكافؤ في العلاقات بين الدول سيمود بالتأكيد الى المساس بحقوق أحد الأطراف وسيادته ، وللحيلولة دون حصول هذه الظاهرة - التي كثيرا ما أدت الى التوتّر والأزمات - يتحتم ارساء التعاون الدولي على قواعد تستهدف تحقيق المصالح المشتركة ضمن أطر احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ويصدق هذا بشكل خاص على الدول المتجاورة ان يفرض الواقع الجغرافي عليها التمسك بسياسة حسن الجوار .

لقد تمسك العراق حيال الجارة ايران بهذه السياسة كنهج ثابت يستند الى جملة من الحقائق النابعة من الروابط الدينية والتاريخية التي تربط بين شعب العراق والشعوب الايرانية . فقد كانت سياستنا ولا تزال تحرص على كل ما يقوى العلاقة بين البلدين ويتفادى نشوب الأزمات بينهما ، ويراعي المصالح المشتركة . والعراق في هذا الخصوص كان ولا يزال متفهما لمسؤوليته الدولية بعين الوقت الذي لم يغفل فيه عن سيادته الوطنية وواجباته القومية باعتباره جزءا من الأمة العربية .

لقد تعرضت العلاقات مع ايران الى أزمات خطيرة بسبب سياسة أنظمة الحكم المتعاقبة في ايران التي كانت ولا تزال تعتبر العراق والوطن العربي وخاصة منطقة الخليج العربي مجالا حيويا للسيطرة .

ان السياسة المذكورة عبّرت عن نفسها في مختلف الأزمان بصيغ متعددة تلائم ظروفها - المرحلية الخاصة . ففي زمن حكم الشاه كانت الخطرسة والعدوان والتوسع الاقليمي على حساب الغير ، ومحاولات الحاق الأذى بسيادة العراق الوطنية وبحقوق الأمة العربية ، تشكل سياقا ثابتا لسياسة الشاه نظرا لاعتبار العراق والأمة العربية مجالا حيويا لمخططات المصالح الايرانية في التوسع على حساب الغير ، مثلما درجت عليه دولة فارس عبر التاريخ ازاء جيرانها غربا .

وبعد قيام ثورة السابع عشر من تموز/يوليه عام ١٩٦٨ في العراق اتسمت العلاقات العراقية - الايرانية بظاهرتين متعاكستين ، فمن جهة كان نظام الشاه في ايران قد أعد بمساعدات كبيرة من الغرب وعلى الأخص من الولايات المتحدة الامريكية ليمارس دور الشرطي في المنطقة ، ومن جهة أخرى كان النظام الجديد في العراق يجاهد من أجل بناء مجتمع جديد وتثبيت الاستقلال الوطني . وهكذا وجد النظام الايراني أن سياسته في بسط النفوذ تلقى المعارضة من العراق ان

فلا بد من زعزعة الوضع في العراق ، وكانت البداية حملة اعلامية متنوعة الصور صعدت الى ازمسة سياسية صاحبها سياسة ثابتة متعمدة في التدخل بشؤون العراق الداخلية ، سواء عن طريق تصدير المؤامرات أو دعم التمرد والعصيان .

لقد بدأ الشاه أولا بتركيز تجاوز ايران اقليميا على حدود العراق البرية ، فدفع بمخافره الحدودية الى داخل الاقليم العراقي ، وشق الطرق بينها بطريقة جعلت اراضي عراقية شاسعة تقع في داخل ايران ، معززا كل ذلك بقوات عسكرية من أجل فرض تجاوزاته بالقوة . ثم بدأ يطالب بتعديل الحدود في شط العرب خلافا للوضع القانوني للحدود السائد عندئذ . ولما لاقى ذلك رفضا من جانب العراق عمد الى الفناء معاهدة الحدود في شط العرب لعام ١٩٣٧ من طرف واحد . ومن أجل تحقيق هذه المطالب والتجاوزات الاقليمية قام الشاه بممارسة الضغط العسكري المباشر وغير المباشر متجاوزا في ذلك الصيغ التقليدية التي اعتاد ممارستها سابقا لتحقيق مآمعه ، اعتقادا منه بأن الوسائل العسكرية كفيلة بتحقيق أهدافه ومآمعه التوسعية . وهكذا قامت ايران بعد وانها المسلحة على بعض المناطق الحدودية العراقية في وسط وجنوب العراق عام ١٩٧٤ ، والتي قسدم العراق بشأنها شكوى الى مجلس الأمن . والأخطر من ذلك ، بدأ الشاه بالتعاون على نطاق واسع مع حركة التمرد الانفصالي الرجعية في شمال العراق ، وأصبح بذلك يمارس الدور الميداني المباشر من أجل تجزئة العراق وتقسيمه .

لقد كان دعم الشاه لحركة التمرد الانفصالية دون حدود ، ان قام بتزويد قيادتها الرجعية بكميات هائلة من الأسلحة الحديثة والمتطورة ، ووضع في خدمتها كافة الامكانيات المادية والعسكرية والسياسية والاعلامية بما في ذلك خدمة أجهزة المخابرات المتطورة . وكان حال الشاه فسي ذلك كاسرائيل التي أعلن رئيس وزرائها يوم ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ بانها كانت تزود الهرزاني بالأسلحة والمعدات والخبراء وتقوم بتدريب المتمردين من عام ١٩٦٥ ولغاية ١٩٧٥ ، حسبما نشرته صحيفة نيويورك تايمس الصادرة بنفس التاريخ . وقد خاض العراق بأبنائه البررة من كل الطوائف والديانات والقوميات صراعا مريرا ضد هذه الزمرة العميلة وضد من يقف وراءها مستلهمها في ذلك شرف البلاد وواجب الدفاع عن وحدة الوطن ، فقدم شعبنا كل التضحيات التي تطلبتها المعركة .

ولقد بلغ الوضع العسكري حدا خطيرا عندما قام الشاه باشتراك قواته العسكرية مرات عديدة في قتال مباشر ضد قواتنا في جبهات متعددة من أجل مساندة الموقف العسكري للتمرد العميل .

وبلغ الأمر درجة أكبر من الخطورة فعلا بالنسبة لطاقة العراق بعد أن فوجئنا بحرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ والتي كان لابد للعراق من المشاركة فيها انسجاما مع موقعه ومسؤولياته القومية .
وفي عام ١٩٧٥ عندما باء الرئيس الجزائري هواري بومدين - رحمه الله - بالاتصال مع العراق وايران مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها ، وافق العراق على هذه المبادرة تلبية منه لانقاذ أمن العراق ووحدته الوطنية . وقد تكلفت المفاوضات بعقد اتفاقية الجزائر في ٦ آذار / مارس ١٩٧٥ التي مثلت تسوية يتوازن فيها الجانب السياسي مع القانوني بصورة تجعل المساس بأى عنصر من عناصرها ، اخلا لا بذلك التوازن وسببا لسقوطها . وقد نص على ذلك صراحة في بندها (الرابع) .

ان الذي يترتب من تلقاها على ذلك، هو ان يحقق الطرفان عند تنفيذ التسوية المشار اليها ما تعاهدا عليه من مكاسب متوازنة . غير ان الذي حصل فعلا هو ان ايران حققت مكسبا فوريا مباشرا بمجرد دخول اتفاقية الجزائر حيز التنفيذ ، ان صار وضعها في شكل العرب بمثابة الشريك في السيادة على الجزء الأكبر منه استنادا الى اعادة تحديد الحدود فيه على أساس قاعدة (التالوك) . وفي مقابل ذلك وافقت ايران على التخلي عن الأراضي المتجاوز عليها وايقاف الدعم للتمرد الانفصالي الذي يقوده المرزاني .

ثم جاءت السلطة الجديدة في ايران والتي استبشر العراق بقدمها لأنها أنهت زلما قامت سياساته على العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للغير وبخاصة العراق والوطن العربي . وقد قدم العراق على لسان السيد رئيس الجمهورية التهاني للشعوب الايرانية متمنيا للذلال الجمهوري الجديد فرصا واسعة بما يعزز دور ايران لخدمة السلام والعدل في العالم ، واقامة أوثق علاقات الصداقة والجيرة مع الدول العربية عموما ومع العراق بشكل خاص . وعند ما أعلن النظام الجديد في ايران رغبته للانضمام الى حركة دول عدم الانحياز كان العراق أول من بارك هذه الخطوة وأعلن عن ترحيبه ودعمه لترشيح ايران الى عضوية الحركة .

لقد لمق العراق كل السبل المتاحة ، وبنية صادقة ، لاقامة اتصالات مع النظام الجديد في ايران في سبيل تحقيق تعاون مثمر في مختلف الميادين . وقد عبر العراق عن نيته الصادقة هذه عبر تصريحات المسؤولين في الحكومة العراقية وبصورة عملية ومن خلال الطرق الدبلوماسية .

ولكن واقع الحال كان يشير الى ان الجهود المخلصة التي بذلها العراق كانت تقابل بنوايا معاكسة لا تريد الحفاظ على الأسس التي من شأنها ان تسمح للبلدين باقامة علاقات لينة ومثمرة . بل اكثر من ذلك ، فلقد شهدت العلاقات تصرفا مقصودا من جانب السلطة الجديدة في ايران استهدف تصديع وكسر الروابط القائمة بين البلدين ، وتأزيم الموقف بشكل خليل . وثبت فيما بعد ان النظام الجديد في ايران كان يبني نواياه المعاكسة تلك منذ الأيام الأولى لتسلمه سدة الحكم في ايران ، ان قام باستدعاء قيادة زمرة التمرد العميل المرزاني وأولاده وأعوانه من الولايات المتحدة للقدوم الى ايران . وبعد وفاة المرزاني عاد اولاده وأعوانه حيث احتضنهم النظام

الايрани ، وبدأ يقدم لهم المساعدات ، وسمح لهم باستخدام الأراضي الايرانية . وبلسان صريح كمنقلة انطلاقاً لتهديد أمن العراق الداخلي والتعرض له والمساس بوحدة الوطنيه .
ومن جهة أخرى قامت الحكومة الايرانية باساءات كبيرة لعلاقات حسن الجوار . ان بدأت تسهل اعمال التسلل ذات الطابع التخريبي حيث ارتكبت في مدن عديدة في العراق أعمال قتل ، وتخريب ، وتسميم لمصادر المياه والثروة السمكية . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه الى اثاره القلاقل والفتن الدينية والطائفية وأعمال النهب والسلب في المناطق الحدودية من قبل الفئات التي تطلق على نفسها اسم الحرس الثوري .

وهدير بالذكر ان نؤكد بأن حكومة الجمهورية العراقية قامت بتوجيه عشرات المذكرات الدبلوماسية الى الحكومة الايرانية عن طريق سفارتها في بغداد تثبت فيها الانتهاكات الايرانية في جميع المسائل التي ذكرناها . ومن أجل اعلاء فكرة عن حجم هذه الانتهاكات وزعنا على وفود الدول الأعضاء جرداً مختصراً بهذه الانتهاكات وخارطة بالتجاوزات الايرانية على حدودنا البرية التي حددت بصورة واضحة وتم ترسيمها على الخرائط المشتركة الجديدة من قبل الطرفين وثبتت على الأرض ببناء الدعامات القديمة لعام ١٩١٣ وعدد لها ١٢٦ دعامة ، والدعامات الجديدة الاضافية لعام ١٩٧٥ وعدد لها ٥٩٣ دعامة . كما سنقوم بتوزيع دراسة تفصيلية عن تطور الوضع القانوني للحدود العراقية الايرانية منذ عام ١٥٢٠ مع الخرائط .

والآن ، نود ان نذكر لكم ، على سبيل المثال ، ان عدد الانتهاكات للفترة من حزيران / يونيه حتى ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ قد بلغ ١٨٧ انتهاكاً واعتداءً عسكرياً عبر الحدود العراقية ، وضد المدن الآهلة بالسكان والقرى والطرق والمخافر الحدودية .

وبتاريخ ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ حدث تطور خطير في سلسلة هذه الانتهاكات حيث استخدمت القوات المسلحة الايرانية المدفعية الثقيلة عيار ١٧٥ ملم الامريكية الصنع لقصف مدينتي خانقين ومندلي مسببة أضراراً بالغة بالأرواح والممتلكات ، ومن الجدير بالذكر ان المنلقة التي بدأ منها هذا القصف الوحشي المرکز هي منلقة زين القوس المحصورة بين الدعامتين الحدوديتين (٤٦) و (٥١) من دعامات الحدود العراقية - الايرانية وعمق داخل الأراضي العراقية .

وفي ظهر يوم ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ تكرر القصف الوحشي وبنفس الأسلوب . وقمنا بدورنا في ذلك اليوم باستدعاء القائم بأعمال السفارة الإيرانية في بغداد الى وزارة الخارجية وسلّمناه مذكرة أوضحنا فيها بأن القلعات العسكرية الإيرانية قد تجاوزت واستمر تجاوزها على مناطق متعددة من الاقليم العراقي ومنها ، على سبيل المثال لا الحصر ، منطقة (زين القوس) خلافا لمعادمة الحدود بين البلدين لسنة ١٩٧٥ ، وللب اليه ابلاغ حكومته بازالة ذلك التجاوز فورا بسحب القلعات العسكرية الإيرانية من المناطق المتجاوز عليها . إلا ان القوات الإيرانية استمرت في قصفها حتى ليل ذلك اليوم . وفي اليوم التالي أي في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ استدعي القائم بالأعمال المذكور مرة أخرى الى وزارة الخارجية وسلّم مذكرة ثانية ، بيّن فيها بأن القوات المسلحة العراقية ممارسة لحقنا المشروع في الدفاع الشرعي قد اضلّرت الى ازالة الاحتلال الإيراني عن منطقة زين القوس واسترجاع الاراضي العراقية المحتلة .

وعبرت الحكومة العراقية عن أملها في أن يستفيد الإيرانيون من هذه الواقعة ويعيدوا الأراضي العراقية التي تجاوزت عليها إيران في فترات زمنية سابقة وحسبما تم الاتفاق عليه في معاهدة ١٩٧٥ ، وبذلك يتجنب البلدان احتمالات المواجهة الأوسع . غير أن الأيام التالية لهذا التاريخ شهدت مرة أخرى نشاطا عسكريا مكثفا من القوات المسلحة الإيرانية في الأراضي العراقية المتجاوز عليها مما اضطرت معه حكومتي الى استدعاء القائم بالأعمال الإيراني بتاريخ ١١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ وتسليمه مذكرة تفصيلية ووضحت النقاط الآتية :

أولا : ان مراقبتنا للتصرف الإيراني ورد فعله قد كوّنت استنتاجات متعددة ، وفي المقدمة منها أن القيادة الإيرانية ، بسبب الارتباك الحاصل في إيران ، وعدم انتظام الدبلوماسية ومعلوماتها ، قد لا تكون على علم واطلاع بأن إيران متجاوزة على الأراضي العراقية فعلا خلافا للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة بين البلدين ومنها اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . فاذا كان الأمر كذلك فاننا ننصح القيادة الإيرانية بأن تسأل أجهزتها المسؤولة عن الحدود والاتفاقيات لكي يتأكد كلامنا هذا ولكي يكون بعد ذلك تصرفها قائم على أساس المعرفة وليس الوهم .

ثانيا : أن تدرك القيادة الإيرانية أن ضرب المدن الآهلة بالسكان المدنيين كما فعلت بقصف قضاءى خانقين ومندلين ليس من الأمور الهيئية ولا هو من لعب العنف التي يتسلى بها المسؤولون الإيرانيون أحيانا داخل إيران . ان ضرب المدن العراقية يعتبر أمرا خطيرا ينبغى أن تتجنبه إيران اذا كانت لا تريد للعلاقات بين البلدين أن تتدهور على نحو خطير ، وأن حكام إيران وحدهم سيتحملون أمام الله والشعوب الإيرانية والرأى العام العالمي مسؤولية عملهم العدواني هذا .

ثالثا : ليس للعراق أية أطماع في الأراضي الإيرانية . غير أن جميع هذه المذكرات الدبلوماسية لم تلق أذنا صاغية من حكام إيران ، حيث لم نتلق أى رد عليها .

وإزاء هذا التمدد الإيراني في الانتهاكات لاتفاق البلدين في الجزائر عام ١٩٧٥ ، بل والاصرار عليه من خلال ما نوهت به الأوساط الرسمية الإيرانية من أن الاتفاق المذكور كان اتفاقا مشبوها وأنه لا يحقق مصلحة إيران ، وأن إيران لا تعتبر نفسها ملزمة به ، فقد ثبت لدى حكومة الجمهورية العراقية بأن الحكومة الإيرانية قد قامت بانتهاك عناصر التسوية الشاملة التي تضمنتها

اتفاقية الجزائر وبالغائها من جانبها . ولذلك قررت الحكومة العراقية اعتبار الاتفاقية المذكورة وما لحقها من اتفاقات استندت عليها ملغاة من جانب العراق بعد أن ألغتها إيران قولاً وفعلاً ، وحسب ما نص عليه في البند (رابعاً) من تلك الاتفاقية والمادة الرابعة من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار التي استندت على الاتفاقية المذكورة . وقد دعا العراق بهذه المناسبة السلطات الإيرانية الى قبول الوضع الجديد ، والتصرف بعقلانية وحكمة ازاء ممارسة العراق لسيادته وحقوقه المشروعة في كامل اقليمه البرى والنهرى في شط العرب ، تماما كما كان عليه الوضع قبل اتفاقية الجزائر . ان حكومة الجمهورية العراقية قد اضطرت الى اتخاذ الاجراءات التي أشرت اليها بعد أن تمادت السلطات الحاكمة في إيران في انتهاكاتهما الفاضحة لالتزاماتها الدولية ، ولم يبق أمام حكومتي الا خيار واحد بعد أن استنفدت جميع الطرق السلمية لحمل إيران على تنفيذ التزاماتها ، وذلك بممارسة حق الدفاع الشرعي من أجل استعادة سيادة العراق على كامل اقليمه .

ورغم أن حكومتي قد أعلنت على لسان أعلى المسؤولين فيها بأنها لا ترغب في أى حرب مع إيران ، ولا تهدف الى توسيع دائرة الصراع معها خارج حدود استعادة العراق لحقوقه المشروعة في السيادة الإقليمية ، والى أن العراق لا يملك أى أطماع إقليمية في إيران ، الا أن الحكومة الإيرانية قامت بتصعيد الصراع حيث بدأت اعتباراً من التاسع عشر من أيلول /سبتمبر بأعمال القصف بنيران المدافع الثقيلة والطائرات مستهدفة المجمعات السكنية الآهلة بالسكان والمنشآت الاقتصادية الحيوية في العراق ، والسفن التجارية العراقية والأجنبية الداخلة والخارجة من شط العرب ، والقنوات الملاحية في النهر المذكور ومدخله في الخليج العربي .

وفي مقابل هذه الأعمال قامت حكومتي بإصدار بيان حذرت فيه السلطات الحاكمة في إيران من مغبة هذا التصعيد ومن أعمال القصف العشوائية وحملت تلك السلطات المسؤولية الكاملة عن كل ذلك . كما أوضح حكومتي في البيان المذكور بأن ما قامت به إيران قد جعلها مضطرة الى توجيه ضربات رادعة للاهداف العسكرية الإيرانية داخل إيران ، حفاظاً على سلامة وأمن العراق ومصالحه الحيوية . وهكذا فان العراق اضطرت من جديد الى ممارسة حقه في الدفاع الشرعي الوقائي ، بموجب القانون الدولي لكي يردع العدوان .

ان الصراع المسلح العراقي الايراني القائم حالياً والذي تتوجه اليه أنظار العالم اليوم يمثل كما أوضحت جزءاً لا يتجزأ من سياسة ايرانية ثابتة مارستها الحكومات الايرانية المختلفة عبر التاريخ بغض النظر عن أهدافها المعلنة ضد العراق والأمة العربية . وما أوضحتها للجمعية العامة من تطورات أدت الى هذا الصراع تدعمه تصريحات مختلف المسؤولين الايرانيين . وقد سبق لنا التطرق للرد على بعض تلك التصريحات في رسائلنا التي وزعت كوثائق رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن ونقصد الوثيقة (A/35/201 و A/35/404) ، وان كانت السلطة الحاكمة في ايران لا تبغي حقاً التوسع على حساب المصلحة القومية العربية وأنها تقصد حقيقة الدفاع عن المصالح العربية في مواجهة العدو والصهيوني ، حرى بنا أن نتساءل عن أسباب تمسكها باحتلال الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التي احتلتها ايران في عهد الشاه .

وان كانت الحكومة الايرانية تقصد حقاً التعاون المثمر مع جيرانها من خلال اقامة علاقات الصداقة وحسن الجوار فلماذا لم تقم بتنفيذ التزاماتها تجاه العراق والأمة العربية ، رغم أن الجميع في الوطن العربي قد عبروا عن استبشارهم بالثورة الايرانية في بداية عهد ها .

- ان العراق يود ان يؤكد من هذا المنبر جملة من النقاط سبق ان اعلنت من قبلنا مرارا :
- ١ - ان العراق لم يكن مسؤولا عما آلت اليه الاحداث من صراع مسلح مع ايران ، وان السلطة الحاكمة في ايران تتحمل كل المسؤولية عن ذلك .
 - ٢ - ان العراق يدافع عن حقوقه المشروعة في السيادة والشرف والكرامة وانه مستعد لابتداء كافة التوضيحات اللازمة للذود عن ذلك .
 - ٣ - ان على ايران ان تدرك باننا سوف لن نفرط ابدا بحقوق ومصالح الأمة العربية في العيش بسلام ورفاهية وسنتصدى لأية محاولة كانت ترمي للتدخل في شؤوننا وسيادتنا ومصالحنا القومية .
 - ٤ - ان العراق يدرك تماما أهمية الحفاظ على الأمن والسلم الدولي والمصالح الاقتصادية العالمية وخاصة المتعلقة منها بتدفق النفط . واننا سوف نبذل أقصى ما في وسعنا للحيلولة دون قيام السلطة الحاكمة في ايران للتأثير على تلك المصالح .
 - ٥ - ان العراق ، كما أعلن مؤخرا في مجلس الأمن وعلى لسان الرئيس صدام حسين في رسالته الموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ الوثيقة (S/14203) مستعد لايقاف القتال اذا استجاب الطرف الآخر الى ذلك واللجوء الى المفاوضات المباشرة ، أو عن طريق أى طرف ثالث أو أية جهة او منظمة دولية للوصول الى حل عادل مشرف يضمن حقوقنا وسيادتنا . والأكثر من هذا ، أعلن العراق على لسان الرئيس صدام حسين مرة أخرى ومن خلال فخامة الرئيس محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان اثناء انعقاد اجتماع وزراء الخارجية للدول الاسلامية في نيويورك بتاريخ ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ عن استعدادنا للمبادرة بايقاف اطلاق النار من جانب واحد اعتبارا من يوم ٥ تشرين الأول / اكتوبر ولغاية ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ من أجل اقامة ظروف أفضل للجهود الخيرة الرامية الى حقن الدماء والوصول الى السلام ومن أجل تأكيد المحتوى الانساني والمشروع للحقوق العراقية والعربية .
- وأخيرا يا سيادة الرئيس ، أود ان اقتبس لكم ما قاله رئيس جمهوريتنا في خطابه الشامل بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٨٠ حيث قال :

" اننا لسنا من الذين تغريهم القوة ويركبهم طيش النصر لفرغ الشروط غير المشروعة على الآخرين حتى ولو كانوا معتدين واصحاب نوايا شريرة ، اننا لا نفرط بشروطنا غير مشروعة

وليس لدينا مطامع ، اننا نثبت مبادئ واضحة وسامية مبادئ الحق ، والخير والسلام ، أمام الشعوب الايرانية وبلدان المنطقة والأمة العربية وامام العالم أجمع .

” ان ما نطالب به هو ان تعترف الحكومة الايرانية اعترافا صريحا وقانونيا وفعليا بحقوق العراق التاريخية المشروعة ، في ارضه ومياهه ، وان تتمسك بسياسة حسن الجوار ، والتخلي عن اتجاهاتها العنصرية ، والعدوانية ، والتوسعية ، وعن محاولاتها الشريرة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة وأن تعيد كل شبر اغتصبته من أرض الوطن .

” وعليها ان تنظر الى حقوقها وحقوق العرب والعراقيين على هذا الاساس وان تحترم القوانين والاعراف والمواثيق الدولية ” .

السيد غورينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) (قدم الوفد ترجمة بالانكليزية) : ان وفد اوكرانيا يود ان ينضم الى الوفود الأخرى في توجيه التهنئة لكم على توليكم رئاسة هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وانني على يقين من أنه تحت رئاستكم فان الجمعية ستتناول بنجاح تلك المسائل الملحة المعروضة عليها .

اننا نلاحظ بمشاعر الرضا ان اسرة الأمم المتحدة قد أصبحت الآن اكثر اتساعا . فبعد نضال بطولي حصل شعب زيمبابوي على استقلاله وانضم الى الأمم المتحدة . كذلك نرحب بسانت فنسنت وجزر غرينادين في الأمم المتحدة .

بعد اسابيع قليلة ، في الرابع والعشرين من تشرين الأول / اكتوبر سيكون قد مر خمسة وثلاثون عاما منذ دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ . وعلى مدى هذه الاعوام كان على البشــران يخوضوا العديد من المحن . وفي سياق تطور العملية التاريخية التي كانت تتسم بالتعقيد والتناقض في بعض الأحيان كان هناك بعض النجاحات الأكيـدة التي حققتها قوى السلام والتقدم في مجال تعزيز الأمن الدولي ، ومظاهر متكررة لما تمليه السياسة الامبريالية ، وتزايد التوتر ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وشن النزاعات العسكرية . ولكن مهما كان مسار هذه التطورات فان اعظم انجاز تحقق في غضون الفترة الماضية هو التمكن من كسر الدائرة المساوية التي كان فيها السلام مجرد فترة لالتقاء الانفاس بين الحروب العالمية .

ان السبعينات قد تركت أثرا ملحوظا على تاريخ العالم ولا نكون مبالغين اذا قلنا ان العقد الماضي كان أكثر العقود اثناجا فيما يتعلق بالانتقال من المواجهة الى التعاون المتساوي بين الدول

ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . وخلال هذه الفترة ونتيجة لجهود دول المجتمع الاشتراكي والشعوب والدول الأخرى التي تسعى حقيقة الى الحفاظ على السلم فان سياسة التعايش السلمي قد تدعمت وبدأت تتخذ معنى ملموسا . وعلاوة على ذلك فان عملية الانفراج قد اكتسبت دفعة جديدة وخلقت ظروفا مواتية لحل المشاكل الملحة .

ومع ذلك فان الموقف الدولي قد أخذ في التفاقم في الآونة الأخيرة . ان زعماء دول حلف الاطلسي ، والولايات المتحدة في المقام الأول ، قد سلكوا منعطفا في سياستهم الخارجية يهدف الى تقويض الانفراج وضمان التفوق العسكري على المجتمع الاشتراكي .

ان مقرر حلف الاطلسي المعروف المتعلق بزيادة واسعة النطاق وطويلة المدى في ميزانياتها وخطواتها من أجل ان تشر في غرب أوروبا صواريخ نووية امريكية جديدة لبرهان واضح على ذلك . ان الولايات المتحدة قد جمدت التصديق على معاهدة سولت الثانية بينما اعتمدت في نفس الوقت " استراتيجية نووية جديدة " مما يضاعف بقدر كبير خطر حرب نووية حرارية ، لأنها تقوم على أساس مفهوم احتمال شن " حرب نووية محدودة " .

ان المشاركة بين الدوائر العسكرية والرجعية في الغرب ودعاة الهيمنة في بكين الذين يسعون الى زيادة التوتر من أجل تحقيق مخططاتهم للسيطرة العنصرية لها تأثير سلبي على العلاقات الدولية . ومن ثم فائنا نقول ان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة تعقد في ظروف دولية معقدة للغاية .

وترى حكومة اوكرانيا ، ان اليوم ، اكثر من أي وقت مضى يتعين على الأمم المتحدة ان تركز جهودها على منع والقضاء على التهديدات الموجهة للسلم وتعزيز الانفراج في المجالات السياسية والعسكرية وغيرها ، مع اتخاذ تدابير ملموسة من أجل الحد من سباق التسلح ونزع السلاح . ان ليونيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى قد اكد في بيانه الأخير في آلتا - آتا :

" ليس أمام الدول والشعوب اليوم مهمة اكثر الحاحا من نبذ السياسة الامبريالية والحيلولة دون تفوقها على سياسة الانفراج ومنع سباق التسلح من ان يسير بهذه السرعة الخطيرة المتزايدة " .

(السيد فورينكو ، جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية)

ان الاتحاد السوفياتي والمجتمع الاشتراكي بأسره قد قدما برنامجا واسع النطاق لتدابير تعزيز السلام ووضع حد لسباق التسلح ، ومن أجل نزع السلاح . ومسترشدين في ذلك ببرنامج تعميق النضال من أجل السلام والتعاون الدولي ومن أجل حرية واستقلال الشعوب ، والذي اقره المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي . ان الاتحاد السوفياتي قد قدم للأمم المتحدة مقترحات بعيدة المدى تضم مناهج واقعية لحل المشاكل المطحة في عالم اليوم . وهذه المبادرات قد أيدتها ووافقت عليها الجمعية العامة .

ان الوثائق التي اقرها في أيار/مايو اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاعضاء في حلف وارسو التي انطلقت من الادراك بالمسؤولية التاريخية لمصير السلام تتضمن ، من بين أمور أخرى ، اقتراحا بالعقد المبكر لاجتماع على اعلى مستوى لزعماء الدول في جميع القارات . ان البلدان الاشتراكية على اقتناع بأنه بالرغم من تفاهم الموقف الذي نتج عن اعمال الدوائر الامبريالية الا أن هناك امكانيات موضوعية وقوى سياسية اجتماعية قادرة على الحيلولة دون الانزلاق الى حرب باردة جديدة وضمان تعايش سلمي طبيعي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المتباينة ، وتحاشي خطر اندلاع حرب نووية حرارية . ويشاركنا في هذا الاقتناع الشعب السوفياتي بأكمله ، والشعب العامل في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الذي يؤيد تماما سياسة لينين الخارجية التي تديرها الدولة السوفياتية .

وبدافع من رقيتهم في تعزيز الامن الدولي فان البلدان الاشتراكية تحاول زيادة نضالها من أجل تحقيق الانفراج ووضع حد لسباق التسلح ومن أجل نزع السلاح ، وتناشد الدول الاخرى ان تحذو حذوها .

ان الاقتراح المعنون " تدابير عاجلة معينة لخفض خطر الحرب " الذي قدمه للنظر امام هذه الدورة الحالية اندري فروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعتبر بمثابة تأكيد على المنهج البناء نحو حل المشاكل الرئيسية لعالمنا اليوم . ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تماما هذا الاقتراح .

وهذا الاقتراح يتطلب منع توسيع نطاق الاحلاف العسكرية القائمة او خلق الجديد منها ؛

(السيد فورينكو ، جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية)

ووقف تعزيز القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، ابتداءً من اول كانون الثاني /يناير من جانب جميع الدول وخاصة الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والدول التي ترتبط باتفاقيات عسكرية معها ؛ وتعزيز ضمانات الامن للدول غير النووية ؛ وقيام جميع القوى النووية بنبذ جميع اشكال التفجيرات النووية لمدة عام واحد . وسوف يكون لذلك أثر على الحد من نمو خطر الحرب والاسهام في تخفيف التوتر في العلاقات بين الدول كما سيخدم كأساس طيب من اجل التوصل الى اتفاق بشأن المشاكل الملحة لتعزيز السلام والامن الدوليين .

ان الاتحاد السوفياتي وبلدان المجتمع الاشتراكي قد قدمت للمناقشة بصفة خاصة امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عددا كبيرا من الاقتراحات المحددة تغطي مجموعة كبيرة من التدابير الجذرية او الجزئية لنزع السلاح ، وقد تناولتها بالتفصيل مذكرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعنوان " من اجل السلام ونزع السلاح ومن اجل ضمانات الامن الدولية " وتعتقد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان التنفيذ العاجل للمقترحات هو مهمة اساسية تواجه هذه الدورة الحالية .

ونحن نعلق اهمية كبرى على وضع حد لسباق التسلح النووي الذي يشكل اعظم خطر على السلم العالمي وعلى بقاء الحضارة ذاتها . وعلى الرغم من تعقد المشكلة بشكل كبير فاننا نعتقد ان البشرية قادرة على وقف ذلك البناء المموم للامكانيات النووية . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تحبذ البدء الفوري للمحادثات الفعالة من اجل وقف انتاج جميع انماط الاسلحة النووية ، والخفض التدريجي للمخزون منها ومن ثم القضاء الكامل عليها .

وهناك امر ملح اخر هو اتمام المحادثات الثلاثية بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية . ولصالح التوصل الى اتفاق مقبول بشكل متبادل بشأن هذه القضية فان الاتحاد السوفياتي قد تقدم بخطوات هامة للحاق بشركائه في منتصف الطريق . ومع ذلك أرى لزاما على أن انوه بقلق ، الى ان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تحاولان بوضوح اطالة هذه المفاوضات والنكوص بنفس المقترحات التي تقدم بها .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعتقد ان نزع السلاح النووي ينبغي ان يواكبه تعزيز الضمانات السياسية والقانونية الدولية لامن الدول ، والذي يتضمن صيانة واطرام معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

(السيد فورينكو ، جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية)

وبالاضافة الى اكثر انواع الاسلحة تدويرا وهي الاسلحة النووية فان الوسائل الخطيرة للابادة الجماعية كالاسلحة الكيميائية ما زالت موجودة لعدة عقود حتى الآن . وعلاوة على ذلك فان الولايات المتحدة قد وسعت من انتاج عناصر الحرب الكيميائية بينما تقوم باستحداث واختبار انواع جديدة من هذه الاسلحة الفتاكة . اننا ننادى بالحظر الفوري لاستحداث وانتاج وتكديس الاسلحة الكيميائية ، وتدوير المخزون منها . ان البلدان الاشتراكية بما في ذلك جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قد اسهمت بدورها في صياغة اتفاقية دولية في هذا الصدد . وينبغي على جميع الدول ان تبذل مجهودا كبيرا من اجل استكمال صياغة هذا الصك القانوني الدولي في اسرع وقت ممكن .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قد نادت دوما بحظر انتاج انواع او منظومات جديدة من اسلحة الدمار الشامل . واليوم فانه من الاهدية بمكان منع استحداث ونشر اسلحة النيوترون . ومن الضروري ايضا استكمال صياغة اتفاقية لحظر الاسلحة الاشعاعية .

ولطالما ذكر من نفس هذه المنصة ان سياق التسلح يعتبر عبئا ثقيلا على البشرية . فهو بينما يشكل خطرا على السلم العالمي فانه يستوعب موارد مادية وفكرية طائلة من الممكن ان تستخدم لرفع مستوى رفاهية الشعوب والتغلب على التخلف الاقتصادي في البلدان النامية .

ان مشكلة توجيه التعاون الدولي للحفاظ على البيئة والطبيعة على كوكبنا قد اصبحت الان امرا ملحا بشكل خاص . وفي هذه الدورة فان بحث الاقتراح السوفياتي بعنوان " المسؤولية التاريخية للدول من اجل الحفاظ على طبيعة الارض من اجل الاجيال الحاضرة والمستقبلية " سوف يخدم هذا الهدف بكل تأكيد . ويعتقد وقدنا انه من الضروري تكريس اهتمام اساسي للنتائج السلبية لسباق التسلح من اجل حماية البيئة .

وتعلق جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اهمية كبيرة على تعزيز الامن في اوروبا . وفي السنوات الاخيرة كانت هناك جهود مستفيضة لتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في مؤتمر هلسنكي . وهناك دور فعال يناط باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان المجموعة الاشتراكية . ان الخط الاساسي الذي تتخذه في الشؤون الاوروبية والسياسة العالمية بصفة عامة يتمثل في استمرار وتعميق الانفراج ودعمه عن طريق تدابير فعالة في مجال الانفراج العسكري وتنمية التعاون وتعزيز الامن .

وهناك دليل ملموس على هذه السياسة الا وهو الاقتراح السوفياتي لبدء المحادثات من أجل الحد من الصواريخ النووية متوسطة المدى في اوروبا في نفس الوقت مع مسألة الشبكات الامامية النووية التابعة للولايات المتحدة في المنطقة .

هذا وما يزال امامنا الكثير على الطريق نحو ضمان سلام وامن مستقرين في اوروبا . ومن الاهداهية
بمكان ان ينعقد اجتماع مدريد القادم للمشاركين في مؤتمر هلسنكي بروح بناءة وأن يكلل بنتائج
ايجابية وان ينعقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكري ونزع السلاح في اوروبا .

ان تعزيز السلام والامن هو في مصلحة الشعوب في جميع القارات . وكما نودنا مرارا وتكرارا
في هذه الدورة للجمعية العامة ظهرت الان عدة بوئر جديدة ساخنة للنزاع نتيجة لاعمال امبريالية
وعسكرية . ان ازالة هذه البوئر سوف يتييسر بكل تأكيد عن طريق اقتراح البلدان الاشتراكية بشأن
الحد من خفض مستوى الوجود العسكري والانشطة العسكرية في المناطق ذات الصلة سواء في
الاطلنطي او في المحيط الهندي او الهادئ او في البحر الابيض المتوسط او في الخليج الفارسي .
وهناك محاولات من أجل تصعيد التوتر في البحر الكاريبي ، ومن هذه المنصة فاني اعلن
عن تضامننا مع كوبا الاشتراكية التي لا تزال محلا للضغط من الدوائر الامبريالية للولايات المتحدة .
واخيرا فان الموقف في الشرق الاوسط قد اصبح اكثر تفجرا . ان المحادثات المنفصلة التي
جرت على اساس اتفاقيات كامب ديفيد لا يمكن ان تؤدي الى تسوية النزاع . ان اسرائيل قد توسعت
في شبكة مستوطناتها في الاراضي المحتلة وفي خطوة اخيرة وقحة اعلنت القدس "عاصمتها الابدية"
وقد ادينت هذه الخطوة بكل حق من قبل مجلس الامن .

ان الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن فلسطين ، قد أكدت أن المفتاح الرئيسي لتسوية شاملة في المنطقة يكمن في منح الشعب العربي الفلسطيني حق تقرير المصير بما في ذلك انشاء دولة له . ان هذه التسوية تقتضي انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك شرق القدس وأن تكفل سيادة وأمن جميع الدول في المنطقة . ان جميع الاطراف المعنية ، ينبغي أن تسهم في التسوية بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد له . وهناك مشاكل أخرى في المنطقة تتطلب تسوية سياسية بالوسائل السلمية .

وهناك موقف متوتر قد نشأ في أفغانستان التي تتبع سياسة عدم الانحياز . لقد اندلعت حرب غير معلنة ضد هذه الدولة ، توجهها الولايات المتحدة والصين . وهناك محاولات تبذل من أجل خنق الثورة الافغانية وتحويل أفغانستان الى منطقة انطلاق تهدد الاتحاد السوفياتي والدول المحبة للسلام في الشرق . ان حكومة أفغانستان قد قدمت اقتراحا بتسوية سياسية للموقف ، يدعو في جوهره الى ايقاف كامل لجميع أشكال الأنشطة العسكرية ضد حكومة وشعب أفغانستان . والآن على هؤلاء الذين خلقوا هذا الموقف المتوتر في هذه المنطقة أن يستجيبوا الى هذا النداء . أما ادراج "موضوع أفغانستان" على جدول أعمال هذه الجمعية ، فأننا نعتبره تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية للشعب الافغاني .

ان الولايات المتحدة والصين ، قد سعتا الى تدهور الموقف في جنوب شرقي آسيا . اننا نؤيد تماما برنامج تطبيع الموقف في المنطقة الذي قدم من جانب فييت نام ولاو وكمبوتشيا . ان أوكرانيا تحبذ التوحيد السلمي لكوريا على اساس ديمقراطي دون تدخل أجنبي ، وتحبذ انسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية . ان الاحداث الاخيرة في كوريا الجنوبية تؤكد الحاج هذا المطلب . وكذلك تنفيذ القرار الخاص بمسألة كوريا والذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

وهناك محاولات لاحياء الحرب الباردة ، وهي لا تنفصل عن هجوم جديد ضد حقوق الانسان والانتهاكات الصارخة لحقوق الشعب العامل في الدول الرأسمالية . ان الولايات المتحدة لم تصدق على العهدين الدوليين لحقوق الانسان ، وهي في الواقع التي تهدر فيها

حقوق الانسان بشكل صارخ . ان هذا العام وحده قد شهد انتقامات كثيرة ضد المشتركين في الدفاع عن حقوق الشعب الاسود في ميامي وغيرها من مدن الولايات المتحدة . ان الاسلحة الأمريكية تستخدم من أجل قمع حقوق الانسان في شيلي وبوليفيا والسلفادور ، وبعض حلفاء أمريكا ليسوا أفضل حالا . ان حكومة بريطانيا العظمى قد اتخذت تدابير عقابية في شمال ايرلندا مع استخدام التعذيب وغيره من المعاملة غير الانسانية . ويتواطؤ السلطات الموالية للنازية وللمنظمات ، يدسون أنوفهم في عدد من دول أوروبا الغربية . ألا يشكل هذا اهدارا للمبادئ المعروفة في اتفاقية هلسنكي التي يدافع ممثلو الدول الرأسمالية عنها في خطبهم ؟

ان حقوق الانسان تنتهك بشكل صارخ في الاراضي العربية المحتلة من جانب اسرائيل . ان جنوب افريقيا مازالت تواصل سياستها الفادرة وممارستها للفرقة العنصرية بينما هناك تمييز عنصري مازال يجري في ناميبيا . ان كل ذلك يجري بتواطؤ صارخ مع القوى الامبريالية التي يشكل تعاونها مع جنوب افريقيا واسرائيل العقبة الرئيسية من أجل وضع حد لهذه الجرائم ضد الانسانية .

ان الاشتراكية تكفل حقوق الانسان قولا وفعلا . وفي جمهوريتنا فانها مضمونة وفقا لأحكام دستور جديد في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يمكن أن يقول بارتياح ان تقارير الجمهورية فيما يتعلق بتمشيها مع الاتفاقيات الدولية والعهود الخاصة بحقوق الانسان ، قد اعترف بها من جانب لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأنها شاملة وتتمشى مع متطلبات الاتفاقيات الدولية .

ومنذ عشرين عاما ، فان الجمعية العامة قد قامت ببناء على مبادرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باقرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وهو وثيقة هامة في النضال ضد الاستعمار . الا أنه من أجل ضمان القضاء الكامل على آثار هذا النظام المخزى ومنح الاستقلال لشعوب ناميبيا وميكرونيزيا وغيرها من الاقاليم المستعمرة وللقضاء التام على الفصل العنصري والتمييز العنصري ، ينبغي التغلب على مقاومة المستعمرين الجدد والامبرياليين ودعم وحدة العمل فيما بين الشعوب التي تكافح ضد الاستعمار بجميع مظاهره . ان الشعب العامل في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وهي جمهورية يبلغ عدد سكانها

خمسين مليون نسمة مع الشعب السوفياتي ، يؤيد حركات التحرير الوطني ويسهم في تعزيز بناء الدولة في الدول المستقلة حديثا وحماية سيادتها ضد مؤامرات المرتزقة الامبرياليين وعملاء الاحتكارات .

ان الانهيار التام للاستعمار وتحقيق الاستقلال التام للبلدان النامية ، يتصلان اتصالا وثيقا بنضال التحرر الاقتصادي من الامبريالية ضد اجتياح رأس المال الاحتكاري الاجنبي وفي المقام الاول الشركات عبر الوطنية .

وفي الوقت ذاته فان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، يود أن يؤكد أن منهج احياء الحرب الباردة الذي تتبعه الولايات المتحدة في الوقت الحاضر يقوض بخطر احتمال التعاون الاقتصادي بين الدول . وفي الموقف الراهن ، فان الولايات المتحدة وحلفاءها يلجأون الى الحصار الاقتصادي ، والعقوبات المختلفة والحظر التجاري ، والمقاطعة المالية ، وتجميد الأموال الاجنبية ويتخلون عن التزاماتهم فيما يتعلق بتنمية العلاقات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية . ان هذه الأعمال تعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وتتعارض مع الاحكام التقدمية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

ان السياسة الامبريالية للغرب ، قد وجدت تعبيراً لها في ذلك التسويف المتعمد للمعادنات الخاصة باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، وفي رغبتهما بابعادها عن المشاكل الاقتصادية الملحة . وقد وضع ذلك في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للمشاكل الاقتصادية .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تلعب دورا فعالا في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة السوفياتية بينما تسهم اسهاما ملحوظا في تنمية العلاقات الاقتصادية والعلمية والفنية مع الدول الاشتراكية الشقيقة والدول النامية .

اننا نكمل الآن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي ورد في الخطة الخمسية . ان المؤتمر السادس والعشرين القادم للحزب الاشتراكي للاتحاد السوفياتي ، سوف يتميز بانجازات جديدة في البناء الاشتراكي . ان المؤتمر السادس والعشرين للحزب الاشتراكي الاوكراني سوف يلخص

(السيد غورينكو، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية)

النتائج التي تحققت في تنمية الجمهورية . وعلى مر السنين فان الامكانيات الاقتصادية لمجتمعنا قد نمت الى حد كبير . كما أن الوحدة الايدولوجية والسياسية قد تحققت وأصبحت أكثر قوة . وقد خلدونا خطوات كبيرة من أجل النهوض بمستوى معيشة شعبنا وفي مجالي التعليم والثقافة .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية ، فقد أكد السيد شاربتسكي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية والامين الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في اوكرانيا " أن أهدافنا واضحة وسامية وأنها تتلخص في السلم الدائم والأمن والتعاون الذي يعود بالفائدة على الجميع " .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، تعتقد أن الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي أن تكون مرحلة هامة في دعم نضال الشعوب من أجل خفض خطر الحرب والقضاء على التوتر والحفاظ على الانفراج باعتباره الاتجاه الرئيسي في العلاقات الدولية وتعزيز السلم والأمن للشعوب .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣